مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: السياسة الامريكية وحركة الاصلاح السياسي في السودان
اسم الكاتب: د.منى حسين عبيد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/85
تاريخ الاسترداد: 2026/05/24 23:31 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

بحوث ودراسات

السياسة الامريكية وحركة الاصلاح السياسي في السودان

الدكتورة
منى حسين عبيد(*)

المقدمة

شكلت عملية (الاصلاح السياسي) اهتماما واسعا ومتزايدا من النظم السياسية العربية واوحت بوجود الكثير من نقاط الضعف في طبيعة تلك النظم وادائها، ولاسيما في انعكاس الاداء على المجتمع. وبالرغم من الاعتراف بوجود عمليات اصلاح سياسية اطالت معظم الانظمة السياسية العربية تباينت وجهات النظر حول عملية الاصلاح في هذه الدول او تلك، فمنهم من يرى بأنها تشبه الديمقراطية من حيث مفهومها وجدليتها ومعانيها وحتى شكلها، اذن فالاثنين يصبان في الوعاء نفسه اي ضرورة وجود الحريات العامة وممارستها،وتطبيق القانون، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والحالتين (الاصلاح والديمقراطية) يبقيان بحاجة لعقل موضوعي بعيد عن الفردية والانانية ملغيا" بذلك المقولة الشائعة لدى اغلب الانظمة السياسية العربية والتي تقول ((انا الدولة والدولة انا)).

وهناك من يقول بان الاصلاح يعني عملية تراكمية لا تأتي بالضغط على زر الاصلاح في لوحة مفاتيح الدولة والمجتمع، اذ ان قضايا الشعوب لا يمكن معالجتها وفق منهجية حسابية وبأستخدام الكمبيوتر فقط، بل يجب النظر الى تأريخ الشعوب نفسها، سياسيا" واجتماعيا" واقتصاديا" ليتسنى لنا التعامل مع حالة كل شعب على حدة لاجل تطبيق الاصلاح المقترح. فضلا عن ذلك فان الدول لاتستطيع الاعتماد على الافكار الخارجية لاجل القيام بعملية الاصلاح داخل دولها، فعملية الاصلاح تكون دوما" بحاجة الى قيادات سياسية اصلاحية وفكرية في الوقت نفسه للقيام بمثل هذه المهمة شرط ان تكون مهمتهم بعيدة عن اجواء القمع والضغوطات الخارجية التي تمارسها الادارة الامريكية تجاه العديد من الانظمة السياسية العربية وغير العربية ومثالنا العربي (النظام

(*) مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد

السياسي في السودان)، فهي اليوم تلبس سياستها ثوبا" جديدا" يسمى (بالاصلاح السياسي) والذي بدأته ادارات امريكية متعاقبة منذ زمن الرئيس الامريكي الاسبق رونالد ريغان.....

ولكي تحقق الادارة الامريكية ستراتيجيتها تلك وتحديدا" (تجاه السودان) اتبعت شتى السياسات وعلى حقب مختلفة من الانظمة السياسية السودانية والتي تعاقبت على حكم السودان وبشكل خاص نظام حكم الرئيس السوداني الحالي (عمر حسن البشير) والذي اتبع منذ توليه السلطة سياسية مخالفة لتوجهات وطروحات الادارة الامريكية، فكان من الطبيعي ان يتعرض نظام حكمه لضغوطات الادارة الامريكية سواء من خلال اتهامه بأنتهاك حقوق الانسان في جنوب السودان وفي غرب السودان (اقليم دارفور) وكذا اتهامه بممارسة نظامه للعمليات الارهابية وسعي امريكا لاستصدار قرارات فرض العقوبات الاقتصادية على الحكومة السودانية هذه السياسة التي تغيرت بعد احداث ١١/ايلول/٢٠٠١، لربما اختلاف توجهات الاستراتيجية الامريكية او لابداء الحكومة السودانية تعاونها مع الادارة الامريكية والتي وجدت منها في بعض الاحيان تعاونا" وخطى ايجابية في سبيل حل بعض القضايا المصيرية، لاسيما عندما اظهرت الادارة الامريكية عن اهتمامها في انجاح عملية السلام في جنوب السودان، لكن رب سائل يسأل، هل خلت هذه السياسة من اساليب الترغيب وربما في بعض الاحيان الترهيب تحت ذريعة تحقيق سياستها المتمثلة بالاصلاح السياسي؟ وهذه التساؤلات سوف تجيب عنها دراستنا الموسومة (السياسة الامريكية وحركة الاصلاح السياسي في السودان) والتي قسمت الى عدة مباحث:

المبحث الاول: تمهيد عن الاهداف الاستراتيجية الامريكية من حركة الاصلاح في الوطن العربي.

المبحث الثاني: استراتيجية الولايات المتحدة تجاه الانظمة السياسية المتعاقبة في السودان.

المطلب الاول: ستراتيجية الولايات المتحدة تجاه الانظمة السياسية ١٩٥٦-١٩٨٩ .

المطلب الثاني: ستراتيجية الولايات المتحدة تجاه حكومة عمر حسن البشير.

المبحث الثاني: الاستراتيجية الامريكية ومشكلات السودان الرئيسة.

المطلب الاول: الاستراتيجية الامريكية تجاه مشكلة جنوب السودان.

المطلب الثاني: ستراتيجية الولايات المتحدة الجديدة.

المطلب الثالث: ستراتيجية الولايات المتحدة تجاه قضية دارفور.

المبحث الثالث: ستراتيجية الولايات المتحدة للاصلاح في السودان...رؤية مستقبلية.

المبحث الاول

الاهداف الاستراتيجية الامريكية من حركة الاصلاح في الوطن العربي

قبل الولوج في ثنايا الموضوع لابد ابتداء" ان نوضح بنبذة قصيرة السياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة الامريكية تجاه العالم عموما"لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية حينما اصبحت ذات قوة سياسية وعسكرية، على الرغم من وجود قطب اخر منافس لها و المتمثل بالاتحاد السوفيتي، والذي استمر التنافس بين هذين القطبين على مدى

نصف قرن تقريبا" (١٩٤٥-١٩٩١م)، حيث سميت تلك الحقبة بفترة الحرب الباردة والتي على اثرها تكون معسكرين الرأسمالي الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية والشيوعي (الاشتراكي) ويقوده الاتحاد السوفيتي.

فقد استطاعت الولايات المتحدة استغلال العديد من الدول الحديثة الاستقلال وخصوصا" الدول الافريقية خلال حقبة الخمسينات والستينات من القرن المنصرم كي تتخذ منها قواعدا" عسكرية واقتصادية، وفي مقدمتها ليبيريا.

كما حاولت الادارة الامريكية ترصين مكانتها وتثبيتها في مناطق الدول التي تشكل ابعادا" استراتيجية في قلب العالم وأقصد به الوطن العربي (وخصوصا" مضيق باب المندب)، الذي يعد حلقة اتصال وطريق المرور العالمي للسفن التجارية العابرة الى الشمال والجنوب.

فخلال حقبة السبعينات من القرن المنصرم استطاعت الادارة الامريكية التدخل بشكل غير مباشر في الحرب التي اندلعت في منطقة القرن الافريقي والمتمثلة (بحرب اوغادين)(١) بين الصومال واثيوبيا فحينما انحاز الاتحاد السوفيتي للصومال، اتجهت امريكا لتحسين وترصين علاقتها بالرئيس الاثيوبي السابق منغستو هيلا مريام لدعمه ومساعدته وتأييده في تلك الحرب وبذلك حققت الولايات المتحدة ما كانت تصبو اليه من تدخلها غير المباشر، اذ ضمنت اول دولة افريقية (مسيحية الى جانبها) كي تنطلق منها الى الشمال المسلم.

وخلال حقبة ١٩٨٩-١٩٩١، سعت الولايات المتحدة الامريكية الى توسيع نفوذها السياسي والعسكري في العديد من دول القارة، عاملة في الوقت نفسه على ازاحة من ينافسها في القارة لاسيما النفوذ الفرنسي الذي استمر حتى بعد استقلال الدول التي كانت تحت سيطرته وذلك عن طريق عقد اتفاقيات سياسية وعسكرية تتيح له البقاء في مستعمراته القديمة لانجاز ما خطط له.

وجاءت الفرصة سانحة امام الولايات المتحدة الامريكية بعد التفكك الذي اصاب الاتحاد السوفيتي وانهياره عام ١٩٩١م، اذ فتح الباب امام الولايات المتحدة لترتيب وجودها وبشكل جديد في الدول الافريقية التي وجدت بأنها تشكل نقطة جوهرية لتحقيق ستراتيجيتها التي وضعتها مع مطلع عام ١٩٩١م حينما اصبحت القطب الوحيد في العالم دون منافس.

ونستطيع ان نذكر بعض ما نصت عليه مبادئ الاستراتيجية الامريكية لاسيما تجاه القارة الافريقية ومنها:

١. ان تكون الولايات المتحدة القوة السياسية والعسكرية العظمى في القارة وتزيح اي نفوذ منافس اخر لها وتكون افريقيا جزءا" من ترتيباتها العسكرية الجديدة في العالم.
٢. احتواء اية توجهات افريقية تسعى الى التقارب والتوحد بين شعوبها

بما يؤدي الى استقلالها عن الولايات المتحدة والتحرر من هيمنتها.

٣. احتواء اي تطور وتوسع ايديولوجي يسعى اليه العرب والمسلمون في القارة تؤدي نتائجه الى عامل قوة اجتماعية واقتصادية في حياتها العامة.

٤. اخراج افريقيا بوصفها سوقا" عظيمة الى العالم بمفاهيم امريكية من حيث الاقتصاد الحر ومفاهيم العولمة وثقافة المجتمع الامريكي[٢].

وفي منتصف التسعينات من القرن المنصرم وبالتحديد عام ١٩٩٧م اقر المشروع الامريكي الجديد (مشروع القرن الامريكي) والذي هدف الى فرض الهيمنة الامريكية على العالم من خلال (تعزيز العلاقات مع الدول الديمقراطية وتحدي امريكا لنظم الحكم المعادية للمصالح والقيم الامريكية، تعزيز ودعم عملية الاصلاح السياسي والحرية الاقتصادية في الخارج، قبول امريكا بدورها الفريد في الحفاظ على نظام عالمي موات للامن والرخاء الامريكي)[٣].

وقد تأكدت هذه الاستراتيجية واصبحت جاهزة للتطبيق بعد احداث ١١ايلول عام ٢٠٠١، حيث اعلنت الادارة الامريكية برنامجها السياسي الواضح المعالم والمستند الى البنود التي تضمنتها استراتيجية الامن القومي الامريكي الجديدة والتي اعلنت في ٢٠ ايلول ٢٠٠٢ والمتضمنة عدم السماح بظهور قوى دولية منافسة للولايات المتحدة اقليميا" ودوليا"[٤].

ولما تحقق للولايات المتحدة ما كانت تصبو اليه، اخذت توهم العالم بدعوتها لما يسمى بالاصلاح السياسي، وكأنه مبدأ جديد العهد او وليد اليوم في الوقت الذي كان ذلك المبدأ موجود منذ عدة سنين، وبدأ بتطبيقة مع تصاعد الدعوات الداخلية والخارجية في العديد من اقطار الوطن العربي لاسيما الانظمة السياسية العربية التي اعطت اهتماما" متزايدا" لهذا الجانب، والذي عنيت به على الارجح لممارسة الديمقراطية وتطبيق القانون وتحقيق العدالة.

وفي واقع الامر ان ما يفهمه الغرب من الاصلاح مختلف تماما" عما يفهمه العرب الذين يرون بأن يأتي الاصلاح من الداخل وبدون التعرض لضغوط وتهديدات خارجية مثلما تفعله اليوم الولايات المتحدة الامريكية تجاه العديد من دول العالم وعلى الخصوص الاقطار العربية والافريقية كالسودان التي تحاول الادارة الامريكية ممارسة ضغوطها الخارجية لاجراء عملية الاصلاح السياسي داخل ذلك البلد والذي سنأتي على تفاصيله لاحقا".

وبحجة الاصلاح اخذت الولايات المتحدة الامريكية تتدخل بشكل مباشر وغير مباشر في تسيير الشؤون السياسية الداخلية للبلدان العربية ويتضح ذلك جليا" من خلال المبادرة التي عرضها الرئيس الامريكي جورج بوش (الابن) في

قمة دول الثمان المنعقدة في شباط ٢٠٠٤ في سي ايلاند بالولايات المتحدة والتي اطلق عليها (مبادرة الاصلاح الاقتصادي والسياسي في الشرق الاوسط الكبير) والتي دعت الى ضمان ممارسة الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية والتداول السلمي للسلطة بأقامة انظمة دستورية بدلاً من النظم الشمولية القائمة، فضلاً عن تأكيدها على تنمية بلدان المنطقة من الناحية الاقتصادية[٥].

ورب سائل يسأل ما الموقف الذي تبنته الدول العربية ازاء هذه المبادرة؟ وفي الواقع بعض الدول العربية قبلت تلك المبادرة والبعض الاخر رفض لاسيما السعودية ومصر اذ عدا تلك المبادرة مبادرة فرضت من الخارج ولم تأت من داخل الدول التي ترمي الى تحقيق الاصلاح في انظمتها السياسية.

وبذلك نجد ان الرأي العام العربي اليوم يقف بين ازعومتين سياسيتين حول الاصلاح، الاولى امريكية اما الثانية عربية رسمية وكلتاهما لا تلبي مطالب الرأي العام وتطلعاته، فأزعومة الاصلاح السياسي الامريكية ليست قابلة للتصديق من قبل الرأي العام العربي بسبب خبرة العلاقة بالسياسة الامريكية تجاه الحقوق الديمقراطية للشعوب بعامة والحقوق الديمقراطية للشعوب العربية بخاصة، ذلك ان السيرة الذاتية للولايات المتحدة الامريكية مع الديمقراطية في العالم غير العربي لم تكن جيدة[٦].

اذن الى اي فئة من الانظمة السياسية توجه الولايات المتحدة الامريكية اصلاحها لاسيما في وطننا العربي؟ نستطيع القول ان الولايات المتحدة سوف توجهه الى الانظمة التي حمتها امريكا طويلاً من شعوبها وغطت على سياستها القمعية المنتهكة لحقوق الانسان والتي وقفت بكل قوة وصرامة ضد مطالب التحول الديمقراطي والتي اعتبرت اياها تهديداً للاستقرار.

وهنا تتضح امامنا الرؤية اذ تصبح ازعومة الاصلاح السياسي الامريكية مجرد تدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية ومحاولة تصميم مصيره السياسي. اما الناحية الثانية للاصلاح السياسي العربي، فنجد ان المجتمعات العربية ليست في حاجة الى اختبار مصداقيتها لانها اختبرت مثيلات لها، وهنا تشكل هذه الدعوة وهماً زائفاً هدفه التقلت من ضغط خارجي يمارس عليها بكثافة، وفي حالة اجبرت الاقطار العربية على اجراء الاصلاح السياسي او الاصلاحات السياسية فأنها لن تكون عميقة وجوهرية تمس فحوى النظام السياسي لذلك القطر العربي.

والذي سينظر اليها يجدها مجرد تحسينات تلمع بها صورة ذلك النظام الذي اعتاد الخديعة والتسويف في المطالب الشعبية، وعلى مدى سنين طويلة شكلت هذه السياسة ثقافة سياسية عامة عاشت عليها نخب ذلك النظام. حيث تضع العديد من الانظمة

العربية نفسها في مستوى المتلقي للمعلومات فقط، فلو رجعنا الى تأريخنا العربي لنجد ان فكرة الاصلاح السياسي متجذرة في فكرنا العربي ولم نكن ننتظر الولايات المتحدة الامريكية لتأتي بهذه الفكرة والتي اخذت حيزا" واسعا" بعد احداث ايلول /٢٠٠١.

ان الثقافة السياسية العربية عرفت فكرة الاصلاح منذ قرنين من الزمان، فكانت هناك حركات سياسية ومنظمات اهلية عملت بكل طاقاتها لاجل تحقيق الاصلاح الديمقراطي والاجتماعي للمجتمع والدولة، وشعوبا" عربية عديدة ناضلت من اجل الدفاع عن حقوقها السياسية ودفعت آلاف الارواح لاجل تحصين وتثبيت مكتسباتها النضالية ان التباطؤ الذي حصل في عملية الاصلاح في وطننا العربي كان بسبب التدخلات الخارجية والتي جعلت من الاصلاح عملية هشة، فالاصلاح الذي يحتاجه مجتمعنا العربي يتمثل بتحقيق الانفراج السياسي الكامل في اطلاق الحريات العامة، كفالة حقوق الانسان، الفصل بين السلطات، استقلال القضاء، اقرار نظام تمثيلي نزيه، تحقيق المشاركة السياسية ولا سيما مشاركة المرأة، كما يجب ان يكون اصلاحا" يضع التنمية في خدمة الحاجات الاجتماعية ويعيد النظر في هيكل توزيع الثروة، وبرامج التعليم.

المبحث الثاني

استراتيجية الولايات المتحدة تجاه الانظمة السياسية المتعاقبة في السودان

المطلب الاول :-ستراتيجية الولايات المتحدة تجاه الانظمة السياسية (١٩٥٦-١٩٨٩)

ان التأريخ السياسي يشير الى ان الولايات المتحدة الامريكية لم تكن ذات اهتمام مباشر بالسودان وحتى الاهتمام الذي ابدته بالسودان في نهاية عقد الاربعينات وبداية الخمسينات من القرن المنصرم، كان بسبب التوجه الامريكي نحو ترتيب اوضاع المنطقة لمواجهة متطلبات الصراع الدولي آنذاك(٧).

اذ شهدت السنوات التي سبقت نيل السودان استقلاله عام ١٩٥٦م، مخاضا" عسيرا" جسدته الخلافات البريطانية – المصرية حول مصير السودان ومستقبله، وقامت الحكومة الامريكية آنذاك بممارسة الضغوط من جانبها تجاه الحكومة البريطانية لانهاء الملف السوداني، وحسم قضيته بما يتوافق وتهيئة الظروف الملائمة امام تشكيل ما سمي بـ[الدفاع عن الشرق الاوسط](٨).

وبعد ان تحقق استقلال السودان عام ١٩٥٦م، تواصلت السياسة الامريكية تجاه النظم السياسية التي حكمت البلاد لتعزيز الوجود الامريكي في المنطقة، اذ تنوعت هذه السياسات تبعا" لاختلاف النظم السياسية المتعاقبة.

ففي المرحلة الديمقراطية الاولى (١٩٥٦-١٩٥٨)، ادركت الولايات المتحدة الامريكية اهمية السودان، فأتجهت الى اقامة علاقات متينة مع الحكومة السودانية وقد تبين ذلك من خلال زيارة نائب الرئيس الامريكي آنذاك ريتشارد نيكسون للسودان عام ١٩٥٧م، وعرضه لمشروع المعونة الامريكية(٩)، والذي اثار جدلا" واسعا" لدى الاوساط السياسية

السودانية بسبب رفض التيار السوداني المعارض لتلقي مثل تلك المعونات لاسيما (حزب الشعب الديمقراطي) الشريك الثاني في الحكم والذي حدد توجهات حكومته والتي قامت على هدى مبادىء مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥م في الاستقلالية وعدم الانحياز[١٠].

هذا الموقف دفع السياسة الامريكية الى تأييد رئيس الوزراء السوداني الاسبق (عبد الله خليل) بتسليم السلطة الى العسكريين في ١٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٥٨م[١١].

لقد اتسمت سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه الحكومة العسكرية الاولى بالايجاب لاسيما بعد اجازتها لاتفاقية المعونة الامريكية في نهايات تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٨م على اساس ان [المعونة الامريكية ستساعد على تنفيذ عدد من المشروعات المهمة التي لايمكن تنفيذها من موارد السودان، نسبة لموقف البلد المالي][١٢]. وبعض المصادر تشير الى ان المعونة الامريكية كانت اولى الخطوات لتوثيق الارتباط بالادارة الامريكية اذ توصف تلك المرحلة بأنها مرحلة اخضاع الاقتصاد السوداني لهيمنة الاقتصاد الامريكي[١٣].

وفي الواقع لايختلف المسعى الامريكي عن ذلك التصور فقد سعت الادارة الامريكية الى سحب السودان لفلك ايزنهاور عبر اخضاعه بالمعونة الاقتصادية والفنية ذات الشروط المجحفة التي تضمنتها اتفاقية تلك المعونة[١٤]، لاجل تمريرها وربط الاقتصاد السوداني بالاقتصاد الامريكي واحكام سيطرتها على البلاد لتوجيه سياساتها بما يخدم مصالحها وتوجهاتها في المنطقة.

اذن فالسياسة الامريكية تجاه السودان وخلال ذلك العهد تختلف في مضامينها عن التوجهات الحالية للهيمنة والسيطرة على هذا البلد العربي والذي لايخرج عن خطة امريكا في السيطرة على المنطقة العربية عموما".

اما الحكومة المدنية الثانية (١٩٦٤-١٩٦٩م) فأتسمت علاقات امريكا معها بأنها ذات صفة تقليدية، اذ لم تكن الولايات المتحدة راضية بالتغيير الذي قادته القوى الوطنية الديمقراطية ضد الحكم العسكري، فقد حاولت الولايات المتحدة تعكير صفو الحياة السياسية في السودان عبر خلق المتاعب، واثارة الفتن الطائفية والعنصرية، بسبب علاقات الحكومة المدنية الثانية مع الاتحاد السوفيتي[١٥] حينما تمكنت من اقامة نوعا" من العلاقات العسكرية مع الاتحاد السوفيتي، فضلا" عن الدور القومي الذي قام به السودان في تلك المرحلة تجاه العديد من القضايا العربية سواء فيما يتعلق بقضية فلسطين او العدوان الاسرائيلي ضد مصر عام ١٩٦٧م ومحاولات الحكومة السودانية تصفية الخلافات العربية-العربية لمواجهة اثار العدوان، كما لا ننسى وقوف السودان الى جانب كل من مصر والاردن ضد الكيان الصهيوني،

ومحاولة لم الشمل العربي، فضلاً عن نجاحه في عقد مؤتمر الخرطوم عام ١٩٦٧م والذي عرف بمؤتمر اللاءات الثلاث عقب انتهاء تلك الحرب[١٦].

ونتيجة لذلك لم تتخذ الولايات المتحدة اي خطوة ايجابية تجاه الحكومة الديمقراطية المنتخبة. وخلال الحقبة العسكرية الثانية (١٩٦٩-١٩٨٥م) توطدت علاقة السودان بالاتحاد السوفيتي بصورة اوسع نتيجة الدعم الذي حظي به (جعفر نميري) من قبل بعض الشيوعيين والقوميين العرب، اذ كان النميري متأثرا بالافكار التحررية السائدة آنذاك ومعبئاً ضد الغرب الاستعماري[١٧]، اذ قام ببعض الاجراءات منها الغاء الاحزاب السياسية بحجة انها تدور في فلك الامبريالية، وعمد الى تأميم الصناعات الرئيسة وتمكن من السيطرة على الاقتصاد في البلاد، مما اثار ذلك حفيظة المعسكر الغربي الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، التي اخذت تقدم المساعدات للمتمردين في جنوب السودان بهدف زعزعة الامن والاستقرار داخل البلاد[١٨].

هذا الدعم الذي ظل متواصلاً حتى بداية عقد السبعينات من القرن المنصرم. ولكن طرأ تحسن في السياسة الامريكية تجاه حكومة جعفر نميري وبشكل ملحوظ لاسيما بعد الانقلاب العسكري الذي تعرض له النميري والذي قام به مجموعة من الشيوعيين والقوميين واليساريين عام ١٩٧١م، فمثل هذا الانقلاب نقطة انعطافة هامة في سياسة النميري، فقد قادت عملية تصفية النشاط الشيوعي الى اضعاف مركز السوفيت في السودان، بالرغم من قيام الحكومة السوفيتية بتغيير السفير السوفيتي في الخرطوم الذي عد احد اسباب توتر العلاقة بين الشيوعيين السودانيين ونظام الرئيس الاسبق (نميري)، الا ان الامور ظلت على حالها حتى عام ١٩٧٦م، فتمت تصفية الوجود السوفيتي نهائياً بعد محاولة انقلابية اخرى ضد الرئيس النميري في العام ذاته.

وعلى اثر ذلك طرد السوفيت من السودان، اذ تم ابعاد (٩٠) مستشاراً عسكرياً و(٣١) دبلوماسياً من السفارة السوفيتية[١٩].

وبدأ التحول السوداني نحو الغرب عبر التحالف السعودي-المصري المناهض للسوفيت آنذاك، وقد تقدمت الولايات المتحدة الامريكية في تموز ١٩٧٧م بعرض مساعداتها للسودان لاجل مده بالمعدات العسكرية[٢٠]. وليس هذا فحسب، بل طورت الولايات المتحدة الامريكية مواقفها تجاه السودان الى درجة اصبح السودان في عداد اثنتي عشر دولة عربية كانت تتلقى مساعدات امنية من الولايات المتحدة الامريكية وهكذا تعمق الوجود الامريكي في السودان بعد ان تم السماح للولايات المتحدة الامريكية بأستخدام الاراضي السودانية عند الحاجة لتسهيل مهمة وعمل قوات الانتشار السريع التي شكلت آنذاك لحماية المصالح الامريكية في منطقة الخليج العربي[٢١].

وقد ظلت العلاقات الامريكية السودانية متسمة بالايجاب حتى عام ١٩٨٣م، حينما قام

(النميري) ببعض الاجراءات التي القت بظلالها على هذه العلاقات، ومنها الغاء قانون الحكم الذاتي الخاص بجنوب السودان، فضلا" عن اعلانه تطبيق الشريعة الاسلامية عبر تحالفه مع الجبهة القومية الاسلامية، وهذا ما كان يتعارض مع توجهات السياسة الامريكية في المنطقة، حتى وصل الامر الى حد اتهام الامريكيون للنميري بأنه ديكتاتور يضطهد شعبه[٢٢].

وهكذا تراجعت هذه العلاقة حتى سقوط نظام نميري بأنتفاضة شعبية في آذار/مارس عام ١٩٨٥م وعند مجيء الحكومة الديمقراطية الثالثة لم تكن علاقة الولايات المتحدة بتلك الحكومة بمستوى الطموح الامريكي اي انها كانت علاقات تقليدية لم ترق الى مستوى التحالف او التعاون الامني والاستراتيجي كما هي علاقات واشنطن مع مصر وبلدان الخليج العربي[٢٣].

ويبدو ان الولايات المتحدة لم تكن مقتنعة بتلك الحكومة لانتهاجها سياسة خارجية قوامها عدم الانحياز وعدم التحالف وفي هذا الصدد اكد الصادق المهدي ((بأننا غير منحازين لحلف ناتو ولكننا منحازون للديمقراطية، وغير منحازين للاستراتيجية الامريكية لكننا منحازون لتنمية مواردنا، وتنميتها تخلق بيننا وبينهم مصالح مشتركة))[٢٤].

كما ان التقارب السوداني مع ايران وليبيا، وتردد حكومة الصادق المهدي في الغاء قوانين ايلول ١٩٨٣م، فضلا" عن عدم الاسراع في الاستجابة لمطالب الجنوب، كان له تأثيره في علاقة السودان بالولايات المتحدة الامريكية والتي اعربت عن عدم مبالاتها واهتمامها بتلك الحكومة والتي جاءت بنتائج سلبية فعانى السودان من جراء تلك السياسة توقف الدعم الاقتصادي والعسكري الامريكي[٢٥].

وعلى الرغم من ان الولايات المتحدة لم تكن مرتاحة لسياسات الصادق المهدي، الا انها حرصت على الوجود في السودان، وذلك انطلاقا" من الحرص على المصالح الامريكية، مثل استثمارات شركة شيفرون في مجال التنقيب عن النفط، وكذلك الاستثمار في مشروع حفر قناة جو نقلي[٢٦] .

ويمكن القول ان السياسة الامريكية تجاه السودان في هذه المرحلة تميزت بالفتور على الرغم من ان الحكومة السودانية هي حكومة منتخبة ديمقراطيا"، وعلى وفق ما تريد الولايات المتحدة الامريكية.

وهكذا كانت السياسة الامريكية في كل مرحلة معبرة عن المصلحة الامريكية ومحكومة بمدى توافق الحكومات السودانية مع التوجهات والمصالح الامريكية.

المطلب الثاني: ستراتيجية الولايات المتحدة تجاه حكومة عمر حسن البشير.

اتسمت العلاقات السودانية – الامريكية خلال حقبة الرئيس الحالي

عمر حسن البشير بالتوتر، حيث وجهت الادارة الامريكية اتهامها للحكومة السودانية الحالية بأنها غير منتخبة، فقامت الولايات المتحدة الامريكية بقطع المساعدات الاقتصادية والعسكرية مستندة على القرار (٥١٣) الذي اقره الكونغرس الامريكي عام ١٩٨٦م والذي نص على ((إيقاف المعونات الامريكية لاية دولة يقوم فيها انقلاب عسكري يستولي على السلطة من نظام ديمقراطي منتخب))[٢٧].

ليس هذا فحسب، بل كان لتوجهات النظام السوداني الجديد وتبنيه النهج الاسلامي كنظام للحكم مثل احد اهم نقاط الخلاف بين الطرفين الامريكي والسوداني فقد اضحى موقف الحكومة السودانية في تبنيها للخيار الاسلامي موقفا من المواقف الامريكية المتعددة ضد هذه الحكومة، فالولايات المتحدة اليوم تعد الاسلام خطرا" بديلا" عن الخطر الشيوعي[٢٨].

لذا فأن ما يزعج الولايات المتحدة الامريكية اليوم هو صعود حركات الاسلام السياسي الى سدة الحكم ليس في السودان فحسب، وانما في عموم منطقة الشرق الاوسط[٢٩].

وتكمن المخاوف الامريكية من المخاطر الاستراتيجية التي قد تنجم جراء قيام تكتل اسلامي له ذرع عسكرية واقتصادية، ويشكل محور استقطاب ومنافسة[٣٠]، مما يهدد توجهات الولايات المتحدة الامريكية ونزوعها نحو السيطرة على المنطقة كأحد اهم مرتكزات الهيمنة على العالم وتحقيق مشروع الولايات المتحدة الامريكية الكوني فيما اصبح يعرف ب(الامركة).

ونتيجة لذلك اخذت الولايات المتحدة الامريكية تشدد من سياستها تجاه النظام السوداني لاسيما بعد تأكيده على ((ان بلاده لن تتخلى عن مشروعها الاسلامي مهما كانت الضغوط والتهديدات السياسية والاقتصادية التي تتعرض لها من قبل قوى دولية واقليمية))[٣١]. وفي واقع الامر، لقد عمدت الولايات المتحدة الامريكية الى تحريض بعض القوى الاقليمية المعادية لتوجهات النظام السوداني ولاسيما النظام السياسي في ارتيريا المعروف بتوجهاته العلمانية والذي اخذ يقدم الدعم المادي واللوجستي للمعارضة السودانية الشمالية منها والجنوبية بهدف زعزعة الامن والاستقرار داخل السودان.

وتبع ذلك قيام الادارة الامريكية في آب عام ١٩٩٢م بوضع السودان ضمن لائحتها التي اطلقت عليها اسم ((لائحة الدول الارهابية))[٣٢]، فأتهمت الادارة الامريكية الحكومة السودانية رسميا" في ١٨ آب/اغسطس ١٩٩٣م بالارهاب، وقد استندت واشنطن في اتهامها هذا الى حيثيات ضعيفة وغير مقنعة، مثل اتهام السودان بايواء فصائل فلسطينية مسلحة، واقامة معسكرات لتدريب مقاتلين من جنسيات مختلفة ودعم العمليات

المسلحة ضد الدول المجاورة وغير المجاورة[٣٣].

كما حاولت الولايات المتحدة الامريكية تحميل السودان وزر عملية الانفجار الكبرى التي تعرض لها مبنى التجارة الدولية في نيويورك في مستهل عام ١٩٩٣م[٣٤].

ولم تقف الادارة الامريكية عند هذا الحد بل اتخذت من محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في اثيوبيا عام ١٩٩٥م ذريعة اخرى لاتهام السودان بالارهاب اذ اصدرت الادارة الامريكية قرارات عدة بحق السودان منها قرار رقم (١٠٤٤) والذي ادانت به السودان واتهمته بدعم الارهاب وايواء الارهابيين ثم تبعه بعد ذلك اصدار قرار رقم (١٠٥٤) والذي قضي بفرض الحظر الجوي على السودان[٣٥].

وبالنتيجة ادت تلك السياسة الامريكية الى خلق نوع من التوتر في العلاقات بين الولايات المتحدة والسودان، وقد اتخذ هذا التوتر في العلاقة ابعادا" مختلفة. اذ انتقلت المواجهة بين الولايات المتحدة الامريكية والنظام السوداني الى مستوى استخدام القوة المسلحة، لاسيما بعد تفجير سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا في ٧/آب/١٩٩٨ والذي اتهمت فيه الولايات المتحدة (اسامة بن لادن)، وبالمقابل قامت الولايات المتحدة الامريكية بقصف مصنع الشفاء لانتاج الدواء في الخرطوم بحجة ان هذا المصنع يقوم بأنتاج غازات سامة ومواد كيمياوية صالحة للاستخدام العسكري وان (بن لادن) كان ينوي استخدامها ضد الامريكيين فأتهمت الولايات المتحدة الحكومة السودانية بالتنسيق مع (بن لادن) لممارسة الاعمال الارهابية ضد الولايات المتحدة الامريكية[٣٦].

ولكن في الحقيقة ان ممارسة الولايات المتحدة لسياستها تجاه النظام السوداني كان الهدف منه اعطاء شرعية التدخل في شؤون السودان تحت شعارات واهية منها مكافحة الارهاب وحماية حقوق الانسان.

وبالفعل تمكنت الولايات المتحدة الامريكية من تطبيق سياستها تجاه العديد من المشكلات التي عانى وما يزال يعاني منها السودان لاسيما مشكلة جنوب السودان وقضية دارفور.

المبحث الثاني

الاستراتيجية الامريكية ومشكلات السودان الرئيسة

المطلب الاول: الاستراتيجية الامريكية تجاه مشكلة جنوب السودان.

لقد اتخذت الولايات المتحدة من مشكلة جنوب السودان ورقة ضاغطة تجاه الحكومة السودانية فقد قامت الولايات المتحدة بقيادة حملة دولية هدفها الصاق التهم بالحكومة السودانية وذلك بأنتهاكها لحقوق السكان الجنوبيين وقد وثقت واشنطن اتهامها رسميا" من خلال تمكنها بأستصدار قرار من الكونغرس

الامريكي، وهو القرار الذي حمل رقم (١٤٠) لسنة ١٩٩٣م والذي ادان في فقرته الاولى السودان لانتهاكه-وفق ما يدعي القرار-حقوق الانسان في السودان[٣٧]، وكانت الولايات المتحدة، قد نجحت في عام ١٩٩٢م بتمرير مشروع قرار في الجمعية العامة للامم المتحدة يدين ما اسمته بأنتهاكات حقوق السكان في السودان وقد اقر المشروع بأكثرية ١٠٣ اصوات مقابل ٧ اصوات وامتناع ٢٧ عضوا" عن التصويت[٣٨].

ومن جانب اخر، فأن الولايات المتحدة مارست ضغوطها تجاه العديد من الهيئات والمنظمات الدولية لاستصدار قرارات او توصيات او تقارير تدين معاملة الحكومة السودانية للاقليات غير المسلمة.

وعلى سبيل المثال، جاء في تقرير كاسبار بيرو، مقرر الامم المتحدة الخاص لحقوق الانسان في السودان، والذي قدمه الى المنظمة الدولية، بعد زيارة قام بها الى السودان مطلع عام ١٩٩٤م اتهام للحكومة السودانية بأنتهاك حقوق الانسان لاسيما في جبال النوبة و الجنوب[٣٩].

كما اتهمت الولايات المتحدة الحكومة السودانية بسوء اوضاع الاغاثة في الجنوب، وحاولت الولايات المتحدة استغلال ذلك بأن اقترحت اقامة ما سمي بـ(المناطق الآمنة)، بحجة حماية المدنيين في الجنوب السوداني،الا ان الحكومة السودانية رفضت ذلك عبر مذكرة رسمية جاء فيها: (ان تبني الادارة الامريكية الفكرة يعني انحيازا" واضحا" الى طرف حركة قرنق على حساب طرف آخر هو الحكومة السودانية))[٤٠].

اما على صعيد استغلال التمايز العرقي والديني فقد ذهبت الاوساط الامريكية الى توصيف ما يحدث في الجنوب على انه صراع بين الافريقانية والعروبة من جهة، وبين المسيحية والاسلام من جهة اخرى، ولم تقف عند هذا الحد، فقد اتهمت الحكومة السودانية بأنتهاج سياسات التعريب والاسلمة القسرية على سكان جنوب السودان[٤١].

اذ ان التعريب والاسلمة يشكلان حسب وجهة النظر الامريكية خطرا" ذا نتائج وخيمة وان امتداد تأثيره الى البلدان الافريقية المجاورة يعزز من المد العربي-الاسلامي في هذه المنطقة الحساسة، مما يعني ذلك محاربة الوجود الامريكي والصهيوني في المنطقة وضمان للامن القومي العربي.

لذا فقد مثل احتواء النظام في السودان اولوية كبرى لدى الولايات المتحدة الامريكية[٤٢]، التي مالبثت ان ابتدعت تهمة جديدة تجاه النظام السوداني والمتمثلة بممارسة الرق امعانا" منها في ايجاد مبررات الضغط والتدخل في مشكلة جنوب السودان[٤٣]. وبالفعل تمكنت الادارة الامريكية من خلال تلك المسوغات التدخل في مشكلة الجنوب ففي عام ١٩٩٣م اسهمت الادارة الامريكية وبتدخل مباشر من الكونغرس

الامريكي في دعوة الجنوبيين الى تبني حق تقرير المصير[٤٤]، وضغطت الحكومة الامريكية على المعارضة السودانية متمثلة في ((التجمع الوطني الديمقراطي)) من اجل تبني حق تقرير المصير للجنوب في مؤتمر القضايا المصيرية الذي عقده التجمع المذكور في العاصمة الارتيرية ((اسمرة)) خلال المدة ١٥-٢٣ حزيران ١٩٩٥[٤٥].

كما اقدمت الادارة الامريكية على عرقلة المبادرة المصرية-الليبية، بسبب قناعتها بعجز هذه المبادرة عن ايجاد حل للمشكلة السودانية سواء على صعيد المعارضة المسلحة في الجنوب او المعارضة الشمالية[٤٦].

وفي الحقيقة، ان الولايات المتحدة رفضت تلك المبادرة لانها لا تؤيد الافكار التي تنادي به الولايات المتحدة الامريكية اذ كانت المبادرة تهدف الى ابقاء السودان واحدا" موحدا"، وهذا ما لا ترغب الولايات المتحدة في تحقيقه تجاه السودان.

لقد ادت هذه الممارسات الامريكية الى تصعيد التوتر بين الطرفين الامريكي والسوداني والتي ازدادت اثر قيام حكومة السودان بالتنقيب عن البترول في جنوب السودان والسماح لشركات اجنبية بالتنقيب عنه الامر الذي اثار حفيظة الولايات المتحدة الامريكية فالمعروف ان امريكا صاحبة الاستغلال البشع تسعى لان تبقى الاقوى وصاحبة السياسة الاقتصادية القوية التي تستطيع من خلالها ان تمارس ضغوطها على جميع الدول الافريقية، فعندما وجدت الولايات المتحدة ان السودان قد بدأ يعيد نشاطه السياسي والاقتصادي نتيجة لامتلاكه البترول، ازداد تخوفها من ان يصبح السودان قوة أقليمية مؤثرة تؤثر على مصالحها[٤٧]. فجاءت الفرصة امام الولايات المتحدة، فأستغلتها من خلال المؤتمر الذي عقد في بروكسل ببلجيكا في ٢٩ آيار/مايو ٢٠٠١م لممارسة ضغوطها على حكومة السودان لتوقفه عن استخراج النفط، محاولة توجيه اتهامات ثلاث للحكومة السودانية خلال ذلك المؤتمر ومنها:

١. ان حكومة السودان تستخدم عائدات البترول لشراء الاسلحة لمقاتلة الجنوبيين.
٢. ان الحكومة تشترك مع الشركات البترولية-الصينية في استخدام القوة ضد السكان لمد انابيب البترول وهدم المنازل مما يشكل تهديدا" وخرقا" لحقوق الانسان.
٣. ان البترول يستخرج من مناطق جنوبية دون ان يستفيد ابناؤها(٤٨).

وعلى الرغم من ذلك فأن السياسة الامريكية تغيرت بعد احداث ١١ ايلول عام ٢٠٠١ لا سيما عندما ابدت الحكومة السودانية تعاونها واستعدادها لتقديم كل ما لديها من معلومات عن الارهاب[٤٩].

ويبدو ان الادارة الامريكية ترمي الى اتباع ستراتيجية جديدة تجاه السودان، تحاول من خلالها اقناع الكثيرين بأنها تسعى لاجراء التغيير والاصلاح داخل النظام السياسي السوداني.

المطلب الثاني:- ستراتيجية الولايات المتحدة الجديدة.

بدأت الولايات المتحدة الامريكية بتطبيق ستراتيجيتها الجديدة من خلال قيامها بتعيين جون دانفورث مبعوث خاصا" لاحلال السلام في السودان. واصدارها قانونا" اطلق عليه (قانون سلام السودان) في ٢١ تشرين الاول/اكتوبر عام ٢٠٠٢ والذي صورته الادارة الامريكية قانونا" يهدف الى وقف الحرب الدائرة في الجنوب ويعمد الى احلال السلام في السودان، الا انه في الواقع تطبيق عملي لاستراتيجية الامن القومي الامريكي الذي يعطي لاميركا الحق في التدخل في شؤون الدول وفرض الوصاية عليها تحقيقا" لاطماعها في المنطقة والتي برزت بصورة جلية بعد الدراسة التي اعدتها شركة شيفرون الامريكية والتي اكدت فيها ان السودان يمتلك احتياطي ضخم من البترول قابل للازدياد مع مرور الزمن[٥٠].

ومما يدل على حقيقة ذلك تحفظ ذلك القانون على البند المتعلق بفرض الحظر على شركات النفط العاملة في السودان ذلك البند الذي اعطى الادارة الامريكية الحق في فرض الحظر على مبيعات النفط السوداني وحجب اي قروض مالية للسودان يمكن ان تأتيه من المؤسسات المالية الدولية، فضلا" عن امكانيتها في منع السودان من استعمال موارده النفطية لشراء الاسلحة وتشجيع مجلس الامن الدولي على تبني قرار بفرض الحظر على بيع الاسلحة للخرطوم[٥١].

وبموجب ذلك القانون استطاعت واشنطن ان تهدد الحكومة السودانية بألا تتفاوض بحسن نية معها او انها ((ستبالغ في تدخلها بالجهود الانسانية)) التي تبذل في جنوب البلاد، وان تصوت ضد أرسال معونات مالية الى السودان وتعمل على تعليق العلاقات الدبلوماسية مع السودان[٥٢].

مما يعني ان هذا القانون جاء منحازا" الى الجنوب بصورة واضحة بدليل انه حظي بتأييد من قبل المعارضة الجنوبية التي انتعشت لانتقال الملف السوداني بأكمله الى يد الادارة الامريكية المعروفة بتوجهاتها المؤيدة للمعارضة الجنوبية المتمثلة بالحركة الشعبية لتحرير السودان التي يقودها (جون قرنق).

وقد بدى الانحياز واضحا" من خلال المفاوضات التي عقدت بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية في ضواحي ماشاكوس بكينيا عام ٢٠٠٢ حيث اضطرت الحكومة السودانية وتحت ضغط الادارة الامريكية الرضوخ لمطالب جون قرنق وذلك بتحديد مدة انتقالية تستمر

ست سنوات يتم بعدها تقرير مصير الجنوب عن طريق الاستفتاء بالانضمام او الانفصال فضلا" عن تطبيق احكام الشريعة الاسلامية في الشمال، في حين يكون للجنوب دستورة وقوانينة الخاصة[٥٣]. وكذا الامر بالنسبة للاتفاقات التي عقدت في مدينة نيفاشا بكينيا عام ٢٠٠٣ اذ رضخت الحكومة السودانية في اتفاق الترتيبات الامنية ان يكون للحركة الشعبية لجنوب السودان جيشها الخاص الى جانب جيش القوات المسلحة.

كما ابدت الحكومة السودانية مرونتها تجاه اتفاقيتي اقتسام السلطة والثروة، فوافقت الحكومة السودانية على تخصيص نسبة ٤٠% من صافي عائدات النفط بجنوب السودان لحكومة جنوب السودان، وحددت نسبة ٢٨% من مقاعد السلطة للحركة الشعبية لجنوب السودان و٦% لبقية احزاب الجنوب، فضلا" عن منح جون قرنق منصب النائب الاول لرئيس الدولة.

ولاننسى اتفاق المناطق المهمشة الثلاث (جبال النوبة، وجنوب النيل الازرق ومنطقة ابيي) الذي حسم امرها من خلال تقسيم السلطة التنفيذية والتشريعية حيث كان نصيب حزب المؤتمر الوطني ٥٥% والحركة الشعبية لجنوب السودان ٤٥% يكون الحكم في الولايتين (جبال النوبة وجنوب النيل الازرق) دوريا اذ يتولى كل جانب منصب المحافظ لنصف الفترة السابقة على اجراء الانتخابات[٥٤]. وحينما طال امد المباحثات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية والتي كان الهدف منها توحيد تلك الاتفاقات في اتفاق نهائي.

اخذت الولايات المتحدة الامريكية تعمل بأتجاه تحفيز الحكومة والمعارضة لتوقيع ذلك الاتفاق اذ عمدت الى اصدار القرار المرقم (١٥٧٤) والذي يحتوي على كثير من نقاط التحفيز منها ((التزامه بمساعدة شعب السودان في جهوده الرامية الى بناء امة مسالمة موحدة يعمها الرخاء فضلا" عن مطالبة البنك الدولي والجهات المانحة ثنائية ومتعددة الى تهيئة المجال للمسارعة بتسليم المساعدات اللازمة للتعمير والتنمية الاقتصادية بما يشمل امكانية تخفيف عبء الديون وتعضيد مبادرة حكومة النرويج الرامية لعقد مؤتمر دولي للمانحين من اجل التعمير والتنمية الاقتصادية في السودان من خلال تقديم المشروعات المدروسة وذات الشفافية في الاولويات والتنفيذ))[٥٥] ولكن في حقيقة الامر يحوي هذا القرار تهديد غير مباشر بفرض عقوبات على السودان لاسيما الفقرة التي تنص على ((انه سيدرس اجراءات ملائمة اذ لم يف السودان بتعهداته))[٥٦].

وعلى العموم، كان لصدور ذلك القرار اثره في توقيع الطرفين اتفاق سلام نهائي في التاسع من كانون الثاني عام ٢٠٠٥ والذي تعهد

فيه الطرفان بتنفيذ ذلك الاتفاق نصا" وروحا"[٥٧].

المطلب الثالث: ستراتيجية الولايات المتحدة تجاه قضية دارفور.

لم تختلف ستراتيجية الولايات المتحدة الامريكية تجاه قضية دارفور عن تلك التي اتبعتها مع مشكلة جنوب السودان عندما وصفتها بأنها مشكلة بين المسلمين في الشمال والمسيحيين في الجنوب، اذ سعت الادارة الامريكية الى توصيف ما يحدث في دارفور خلاف لواقعه الاجتماعي وثوابته التأريخية بأنه انتهاك لحقوق الانسان وصراع وتطهير عرقي يمارسه العرب الافارقة ضد الافارقة الزنوج، وهي تسعى لتثبيت تلك الفوارق بهدف اشعال فتيل الحرب في اقليم دارفور، بل وعمدت الى اتهام الحكومة السودانية بممارسة عمليات التطهير العرقي والأبادة الجماعية ضد القبائل الافريقية الزنجية[٥٨]

ووثقت ذلك الاتهام من خلال المنظمات الانسانية الموالية للادارة الامريكية اذ ان ذلك سيتيح لها فرصة تدويل قضية دارفور بأخراجها من النطاق المحلي والاقليمي الافريقي الى المحافل الدولية سواء الى هيئة الامم المتحدة ومجلس امنها او الى دائرة الدول الحليفة المؤيدة لسياستها، وبالفعل فأن الناظر لتلك السياسة يلحظ ان الادارة الامريكية تمكنت الى حدما في تحقيق اهدافها من خلال قرارات مجلس الامن الدولي لاسيما القرار المرقم (١٥٥٦) والصادر في ٣٠/تموز عام ٢٠٠٤، اذ كان القرار بمثابة الاعلان الرسمي *لتدويل القضية سياسيا" فقد طالب القرار الحكومة السودانية بأعادة الامن في* دارفور باسرع وقت ممكن والموافقة على وجود قوة دولية كبيرة، فضلا" عن نزع اسلحة الجنجويد، الا ان الاعتراضات التي وجهت لذلك القرار اضطرت مجلس الامن الى ادخال تعديلات جديدة تضمنها مشروع القرار (١٥٦٤) والذي يحذر الحكومة السودانية من فرض عقوبات على قطاعها النفطي في حال لم تضطلع الحكومة السودانية بواجباتها في اعادة الامن الى دارفور[٥٩].

وبالرغم من اجراء تلك التعديلات، الا ان مشروع القرار لم يحصل على الاغلبية اثناء عرضه على مجلس الامن، اذ اعلنت الصين بأنها ستستخدم حق النقض الفيتو ضد اي مشروع قرار يتضمن فرض عقوبات على السودان.

ويبدو ان الموقف الصيني نابع من كون الصين اكبر مستثمر للنفط السوداني حيث ان فرض مثل تلك العقوبات قد يؤدي الى ان تفقد الصين استثماراتها في المنطقة لاسيما انها تعد المنافس الاول لشركة النفط الامريكية (شيفرون).

هذا وقد عارضت فرض العقوبات كل من باكستان والجزائر وروسيا، وازاء هذه الضغوط اضطرت الولايات المتحدة ان تقدم نسخة معدلة لمشروعها ولم يلق قبول

الصين ايضا" لاحتوائه على العقوبات ذاتها[٦٠].

ومع ذلك، فأن لعبة اصدار القرارات قد استهوت الادارة الامريكية، ومجلس امنها ففي نيسان من عام ٢٠٠٥ ضغطت الادارة الامريكية على مجلس الامن الدولي لاصدار قراره المرقم (١٥٩٣) والذي نص على ((احالة مرتكبي جرائم الحرب في اقليم دارفور الى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، وفرض حظر على بيع الاسلحة السودانية))[٦١] وهو قرار يحمل في طياته انتهاكا" صريحا" لمبدأ السيادة الوطنية ويهدف بالدرجة الاساس تقويض نظام حكم الرئيس عمر حسن البشير سياسيا".

ليس هذا حسب، فقد هدفت الادارة الامريكية من سياستها تلك تفتيت الوحدة الوطنية السودانية وتشويه هويتها العربية الاسلامية من خلال اثارة النعرات العرقية والطائفية ليس في منطقتي جنوب السودان واقليم دارفور، وانما في جميع ارجاء البلاد، فضلا" عن انها تسعى لتحقيق مصالحها الاقتصادية في المنطقة والمتمثلة بالسيطرة على قطاع النفط، بعد ان اثبتت الدراسات وجود احتياطي كبير من النفط السوداني لاسيما في المناطق الجنوبية والغربية من السودان.

والسؤال الذي يطرح نفسه اذا كانت الادارة الامريكية تحاول تطبيق حركة الاصلاح داخل السودان فأي عملية اصلاح هذه في ظل الضغوطات والقرارات التي تصدرها تجاه الحكومة السودانية ؟ وهل ان عملية الاصلاح التي تحاول الادارة الامريكية تطبيقها داخل السودان ستنجح ؟ هذا ما سنجيب عليه في المطلب الآتي.

المبحث الثالث

ستراتيجية الولايات المتحدة للاصلاح في السودان...رؤية مستقبلية

ان مسألة الاصلاح التي تحاول الادارة الامريكية تطبيقها في السودان تعد في غاية الصعوبة لاسيما وأنه بلد يعاني اكثر من مشكل سواء في الشمال حيث المعارضة المتمثلة بالاحزاب السياسية الثلاث الرئيسة (حزب الامة، الاتحادي الديمقراطي، حزب المؤتمر الشعبي المعارض)، وفي الجنوب التي لاتقتصر على الحركة الشعبية لتحرير السودان التي يتزعمها جون قرنق، اذ ان هناك احزاب جنوبية اخرى تطالب بأستحقاقاتها وهي على غير توافق مع زعيم الحركة الشعبية، فضلا" عن الاحداث المستعرة حاليا" في اقليم دارفور الذي يقع غربي البلاد فهو الاخر يطالب بمكاسب ذاتية لذلك الاقليم لاتختلف عن تلك التي يطالب بها جون قرنق، كما لاننسى الحركات الموجودة في شرق البلاد والتي تقودها قبائل البجه والمتمثلة (بحركة الاسود الاحرار ومؤتمر البيجا)، فضلا" عن مجموعة قبائل الكوش، هذا الى جانب قضية جبال النوبة.

فعملية الاصلاح السياسي تتطلب اجراء تغييرات تتوافق مع ما تشهده البلاد من تحولات سياسية فمن

غير الممكن اجراء اصلاح في جزء من البلاد في حين تفتقر بقية اجزاء البلاد الى مثل تلك الاصلاحات اذ ان مساعي الادارة الامريكية واصرارها على تطبيق اتفاقية السلام السودانية الموقعة مع جون قرنق والتي تضمنت مكاسب مقتصرة على شمال السودان وجنوبه سواء من حيث المناصب القيادية في السلطة والتي منحت الحكومة والمعارضة المتمثلة بجون قرنق حصص اكبر من بقية القوى السياسية مما سيحدث ذلك بالطبع اشكالات عدة في عملية تحقيق الاصلاح داخل السودان.

ليس هذا فحسب، بل ان عملية اقتسام الثروة بين كلا الطرفين وتخصيص نسبة ٦٠% للحكومة و ٤٠% للمعارضة، سيشكل عقبة كبيرة هو الآخر في طريق إصلاح السودان، اذ ان هنالك مناطق او أقاليم قد استبعدت من عملية اقتسام الثروة وهي بأمس الحاجة لتخصيص نسبة منها لإصلاح أوضاعها ودليلنا في ذلك إقليم دارفور الذي يعد من أهم الأقاليم والذي يحتاج الى أجراء إصلاحات سواء في أجهزته السياسية ام الاقتصادية او الاجتماعية لاسيما ان ذلك الإقليم بدأ يشهد ظهور حركات مسلحة لها وزنها وتأثيرها بين ابناء الإقليم. فضلا" عن ذلك هنالك اقاليما" موجودة شرق السودان والتي نفترض ان تشمل بعملية الإصلاح التي تسعى الإدارة الأمريكية تطبيقها داخل السودان فلم تحظى تلك الأقاليم بنصيبها الكافي، ولعل ذلك ما يبرر ظهور الحركات المعارضة (حركة الأسود، ومؤتمر البيجا)، التي تطالب بالحيلولة دون تهميش ذلك الإقليم فضلا" عن منحها نصيبا" في السلطة والثروة، وكذا الحال بالنسبة لبقية الأقاليم السودانية.

أذن فحركة الإصلاح التي تشمل منطقة دون أخرى لا تعد حركة صحيحة وسليمة بالنسبة للسودان كما ان تحديدها في منطقة معينة (الشمال والجنوب) سيخلق لغطا" كبيرا" بالنسبة للحكومة السودانية، اذ تتطلب عملية إصلاح جميع أجزاء ذلك البلد الكثير من التنازلات من قبل الحكومة السودانية لبقية اجزاء ذلك البلد.

كما انه سيعرض الحكومة السودانية لضغوطات كبيرة قد تؤدي في نهاية المطاف الى تفكك تلك الدولة وتفتيت وحدتها الوطنية.

كما ان مجيء عملية الإصلاح من خارج البلاد ومحاولة تطبيقها بالقوة من قبل الإدارة الأمريكية ستشكل عقبة كبيرة، اذ لا تتقبل بعض الأقاليم والقوى السياسية الإصلاحات والإجراءات التي تحاول الإدارة الأمريكية فرضها على جميع أجزاء السودان لاسيما وان هنالك العديد من الحركات والقوى السياسية كحزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب المؤتمر الشعبي المعارض التي تحمل تصوراتها واطروحاتها تجاه عملية إعادة بناء النظام السياسي.

وفـــي الحقيقـــة ان مجـــيء الإصلاح من داخل السودان قد يحقــق تقدما" ملموسا" اذ مـــا اتفقــت القــوى السياسية كافة علـــى مبـــادئ سياســية موحدة تتلائم وكافة الطروحات، كما ان أجراء تلك الإصلاحات بإرادة الشــعب ودون ضغط خارجي قد يجعل عمليـــة أجـــراء الإصـــلاح داخـــل المجتمـــع السوداني ممكنا"، لاسـيما اذا تمكنــت الحكومة السودانية من توحيد الــرؤى المطروحة بالشكل الذي يخدم عمليـــة إصلاح السودان.

ليس هذا فحسب، بل ان عملية الإصلاح السياسي تتطلـــب كـــذلك ان تكون السودان على توافق مع جاراتها لاسيما وان البعض منهـــا ذات تـــأثير مباشر على بعض القـــوى السياســـية السودانية كتلك الموجودة في الشـــرق والمدعومة من قبل النظام الارتيـــري بزعامة (اسياس افورقي)، فـــأن حـــل السودان لخلافاته ومشكلاته مـــع دول الجوار قد يفتح الطريق إمام إصـــلاح الأوضاع السياسية في السودان.

اذ تشكل بعض دول الجـــوار ذات تأثير مباشر في الإحـــداث التـــي تشهدها الســـودان، بحكـــم العلاقـــات والروابط التاريخية التي تربطها مـــع بعض تلك الدول، فضلا" عن التـــداخل العرقي والقبلي بينها وبين دول الجوار الإقليمي الإفريقـــي لا ســـيما اريتريـــا وتشاد وإثيوبيا وأفريقيا الوسطى.

الخاتمة

نلخص ممـــا تقـــدم الـــى ان مجمل عملية الاصلاح السياسي فـــي السودان جاءت اســـتجابة لمطالـــب الاستراتيجية الامريكية او معبرة عنها فالولايات المتحدة الامريكية ترمي من وراء سياستها تلـــك الـــتخلص مـــن الانظمة السياسية الشمولية لا ســـيما التي تتبع النهج الاســـلامي كنظـــام للحكم، وبما ان السودان واحدا" مـــن تلك الانظمة، فمن الطبيعي ان يشتمل بـــالتغيرات التـــي تســـعى الادارة الامريكية اجراؤها بهـــدف المجـــيء بأنظمة جديدة تحقق للادارة الامريكية مصالحها السياسية والاقتصادية فـــي المنطقة لا سيما النفطية منها.

وبخصوص عملية الاصلاح التي أريد لها ان تكون في الســـودان بمساع امريكية كانـــت قـــد شـــملت مناطق معينة من السودان ولم تشمل كـــل الســـودان لاعتبـــارات حـــددتها الاستراتيجية الامريكية من قبيل ايلاء الاهتمام بالمناطق الاكثر اضـــطرابا في السودان كجنوب الســـودان مـــثلا لانه مثل هذا الاهتمام ربما يقود الى تقويض النهج الرئيس المتبـــع مـــن النظام السياسي نفسه فضلا عن ذلك ربما يؤدي الى احداث فرقة وتمـــزق للكيان المجتمعي في السودان علـــى اساس ديني او قـــومي او عرقـــي ، وهكذا الامر الذي يمهد الـــى ايجـــاد موطئ قدم امن .

لذلك كله نقول الى ان عملية الإصلاح السياسي ليس الهدف منها إصلاح الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها السودان بقدر ما هي محاولة لتفتيت النظام غير الموالي لتوجهات الإدارة الأمريكية واستراتيجيتها في المنطقة بدليل خلق مشكلات جديدة للحكومة المركزية في السودان، قد تؤدي في نهاية المطاف الى إضعاف الحكومة السودانية وزعزعتها بالشكل الذي يسهل تغييرها ان اقتضت الضرورة.

الى ذلك نعتقد، ان عملية إصلاح أجزاء من البلاد الهدف منها هو إحداث الانقسام والفرقة بين أبناء البلد الواحد، وهي بذلك تتبع سياسة (فرق تسد)، فحرمان أبناء الأقاليم الشمالية مثلا من حركة الإصلاح بالضرورة ستخلق تنافرا" كبيرا" بين عناصر المجتمع الواحد وتؤدي الى خلخلة في التركيبة المجتمعية.

---

(١) لمعرفة تفاصيل تلك الحرب، انظر بيركيت هايتي سيلاسي، الصراع في القرن الإفريقي، ترجمة عفيف عبد الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٠، ص١٢٩-ص١٣٧.

(٢) خالد حنفي علي، موقع أمريكا الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٠٣،٢٥٤،ص٢٠٧.

(٣) المحافظون الجدد ودورهم في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، الملف السياسي، العدد١٤، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥،ص١٨.

(٤) المصدر نفسه،ص٢.

(٥) هيفاء احمد محمد، تصاعد مطالب الإصلاح السياسي، محطات استراتيجية، العدد ١٣٦،مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٤،ص١.

(٦) عبد الله بلقزيز، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٠٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص٩٠-٩١.

(٧) فدوى عبد الرحمن علي طه، كيف نال السودان استقلاله- دراسة تاريخية لاتفاقية ١٢ شباط ١٩٥٣ حول الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان، شركة دار الخرطوم للطباعة والنشر، الخرطوم، ١٩٩٧، ص٢٨.

(٨) ابو بكر حسن باشا، تأثير مصر على الاوضاع السياسية في السودان ١٩٥١-١٩٥٦، اطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد القائد المؤسس، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٠، ص١٥٦.

(٩) بشير محمد سعيد، من تأريخ السودان السياسي- الزعيم الازهري وعصره، مطبعة القاهرة الحديثة للطباعة، القاهرة، ١٩٩٠، ص١٢١.

(١٠) جيلي عبد الرحمن، المعونة الامريكية تهدد استقلال السودان، دار الفكر، القاهرة، ١٩٥٨، ص٤٤-٤٦.

(١١) حول تفاصيل الانقلاب ينظر، وليد محمد سعيد الاعظمي، السودان في الوثائق البريطانية- انقلاب ابراهيم عبود ١٩٥٨، بغداد، ١٩٩٠، ص٦٤ وما بعدها.

(١٢) ابو القاسم حاج حمد، السودان- المأزق التاريخي وآفاق المستقبل، دار الحكمة للنشر، بيروت، ١٩٨٠، ص٤١١-٤١٢.

(١٣) خضر حمد، مذكرات خضر حمد- الحركة الوطنية السودانية- الاستقلال وما بعده، الخرطوم،١٩٦٧، ص٢٨٩-٢٩١.

(١٤) لمعرفة بنود تلك الاتفاقية انظر جيلي عبد الرحمن، مصدر سابق،ص٥٨-٥٩.

(١٥) ابو القاسم حاج حمد، مصدر سابق،ص٤١١.

(١٦) انعقد في الخرطوم في المدة ٢٩آب-١ايلول ١٩٦٧م اذ خرج المؤتمرون بنتائج طيبة، وقد اشتهر بهذا الاسم نسبة للاءات الثلاث لا صلح-لا اعتراف-لا اتفاق مع الكيان الصهيوني. لمزيد من التفاصيل انظر محمد احمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم، د.ت، ص١٣٧-١٤٩.

(١٧) محمد احمد محجوب، المصدر نفسه، ص٢٣٠.

(١٨) غراهام ف توماس، السودان-موت حلم، ترجمة عمران ابو حجلة، دار الفرجاني، طرابلس،١٩٩٤،ص١١٨.

(١٩) لطفي جعفر فرج، دراسة عن جعفر محمد نميري، سلسلة شخصيات وتراجم، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ص٢٨٠.

(٢٠) صحيفة الرأي، العدد ٦٣٦٥، الكويت، ٢٩ تموز ١٩٨١.

(٢١) صحيفة الراية، العدد ٥٠٤، الدوحة، ٢٩ تموز ١٩٨١.

(٢٢) عبد اللطيف البوني، تجربة نميري الاسلامية في السودان، معهد البحوث والدراسات الاجتماعية، الخرطوم، ١٩٩٥، ص٤٧ وما بعدها.

(٢٣) عبد السلام ابراهيم بغدادي، السياسة الامريكية المعاصرة تجاه السودان ١٩٨٩-١٩٩٥، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٠٦،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦،ص١٤١.

(٢٤) الصادق المهدي، الديمقراطية في السودان عائدة وراجحة، مركز ابحاث ودراسات الامة، الخرطوم، ١٩٩٠، ص١٤١.

(٢٥) الصادق المهدي، المصدر نفسه،ص١٤٢.

(٢٦) غراهام ف توماس، مصدر سابق، ص٢٤٩.

(٢٧) منى حسين عبيد، ما هي دوافع الولايات المتحدة الامريكية من تحسين علاقتها بالسودان، اوراق دولية، العدد ٨٨، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠١،ص١.

(٢٨) منى حسين عبيد، الحرب الاهلية في السودان والتدخل الامريكي، قضايا دولية، العدد٥٣، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٣، ص٢٥.

(٢٩) حسن الحاج علي، السياسة الخارجية الامريكية، اجندة ما بعد الحرب الباردة، دراسات استراتيجية، العدد ٤، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، آب ١٩٩٥، ص٦٢.

(٣٠) حسن الحاج علي، المصدر نفسه، ص٦٢.

(٣١) عبد السلام ابراهيم البغدادي، السودان المعاصر السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، دار المناهج، عمان، ٢٠٠٥، ص١١٦.

(٣٢) منى حسين عبيد، دوافع الولايات المتحدة...، مصدر سابق، ص٢.

(٣٣) عبد السلام ابراهيم بغدادي، السودان المعاصر...، مصدر سابق، ص١١٧، عبد السلام ابراهيم بغدادي، الحملة الامبريالية الكبرى على السودان: الاهداف والدلالات،مجلة الف باء، بغداد، ٦ تشرين الاول ١٩٩٣، ص١٢.

(٣٤) عبد السلام ابراهيم بغدادي، السودان المعاصر...، مصدر سابق، ص١١٧.

(٣٥) محجوب باشا، التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان، دار هايل للطباعة والنشر، السودان، ١٩٩٨،ص٢٢٩.

(٣٦) عبد العظيم اسماعيل عبد العال، العلاقات الامريكية السودانية واولى حروب القرن، اوراق افريقية، العدد١٠١، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص٣.

(٣٧) عبد السلام ابراهيم بغدادي، السياسة الامريكية...، مصدر سابق، ص٤٤.

(٣٨) عبد السلام ابراهيم بغدادي، السياسة الامريكية...، المصدر نفسه، ص٤٤.
(٣٩) عبد السلام ابراهيم بغدادي، السودان المعاصر...، مصدر سابق، ص١١٩.
(٤٠) منى حسين عبيد، الحرب الاهلية في السودان...، مصدر سابق، ص٢٦.
(٤١) عبد السلام ابراهيم بغدادي، السودان المعاصر...، مصدر سابق، ص١٢٢.
(42) U.S Department of state,Sudan Country Report oh Human Rights Practices for 1997, p6.
(٤٣) دهام محمد العزاوي، الاقليات والامن القومي العربي دراسة في البعد الداخلي والاقليمي والدولي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ١٩٩٩، ص٢٦٠-٢٦٦.
(٤٤) جون قاي نوت يوه، جنوب السودان آفاق وتحديات، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان،٢٠٠٠، ص٦٥ وما بعدها.
(٤٥) وثائق مؤتمر القضايا المصيرية، التجمع الوطني الديمقراطي، اسمر، ١٥-٢٣ حزيران ١٩٩٥، ص٢٥-٢٧.
(٤٦) تتضمن المبادرة المذكورة النقاط الآتية:-
١. الوقف الفوري للعمليات العسكرية كافة من جميع الاطراف ووضع آلية لمراقبةذلك.
٢. الوقف الفوري للحملات الاعلامية كافة المتبادلة بين جميع الاطراف.
٣. الشروع في حوار مباشر بين الحكومة والمعارضة عبر ملتقى عام للحوار الوطني السوداني، بهدف التوصل الى حل سياسي شامل للمشكلة السودانية يستند الى وحدة السودان ويؤمن الاعتراف بالتعدد العرقي والديني والثقافي للشعب السوداني . للمزيد انظر منى حسين عبيد، احزاب المعارضة في السودان، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد ٧٥، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص٣٥.
(٤٧) صحيفة الحياة، العدد ١٤٠٥٥، السودان، ٢٠٠١/٩/٨.
(٤٨) منى حسين عبيد، دوافع الولايات المتحدة...، مصدر سابق، ص٣.
(٤٩) عبد العظيم اسماعيل عبد العال، العلاقات الامريكية-السودانية...، مصدر سابق، ص٤.
(٥٠) صحيفة بابل، العدد ٣٤٨٩، بغداد، ٢٠٠٢/١٠/٢٨.
(٥١) عبد السلام ابراهيم بغدادي، السودان المعاصر، المصدر السابق، ص١٤٤.
(٥٢) المصدر نفسه، ص١٤٤.
(٥٣) صحيفة الصباح، العدد ٢٦، بغداد، ٢٠٠٣/٧/٣١.
(٥٤) منى حسين عبيد، اتفاقية السلام السودانية والتحديات الداخلية والخارجية، الملف السياسي، العدد ١١، مركز الدراسات الدولية،جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص٢٩-٣٠.
(٥٥) منى حسين عبيد، تداعيات قرار (١٥٧٤)على قضية السلام في السودان، الملف السياسي، العدد١١، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥،ص١٩.
(٥٦) منى حسين عبيد، تداعيات قرار (١٥٧٤)...، المصدر نفسه، ص٢١.
(٥٧) منى حسين عبيد، اتفاقية السلام السودانية...، مصدر سابق، ص٣١.
(٥٨) عماد عواد، ازمة دارفور (السودان): تعدد الابعاد وتنوع الاشكاليات، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤،ص٤٩.
(٥٩) منى حسين عبيد، الموقف الاقليمي والدولي من قضية دارفور،الملف السياسي،العدد ١٢٠،مركز الدراسات الدولية،جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص٣١-٣٢.
(٦٠) منى حسين عبيد، الموقف الاقليمي والدولي...، المصدر نفسه، ص٣٢.
(٦١) المصدر نفسه، ص٢٣-٣٣.